نحو رؤية شمولية و نقدية لأزمة العلوم الإنسانية

الطالب:خالد مهيدي
Khaledmehidi4@gmail .com
تخصص فلسفة
تحت اشراف : د. زواوي رايس
جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعياس الجزائر.

الملخص :

يشهد التعليم العالي ببلادنا تحوّلات نوعية على مستويات متعددة ، حيث أصبح الجميع يدرك بأن الاهتمام بالقضايا (**التعليمية**) يعتبر قضية وطنية، نظرا للدور التكويني الذي يمكن أن تضطلع به المؤسسة الجامعية الجزائرية ، فالإنسان أصبح اليوم الثروة الحقيقية التي تراهن عليها المجتمعات الإنسانية.

فالتنافسية والسرعة والمعلوماتية وتحديات (**العولمة**) والانفجار المعرفي وتأهيل العنصر البشري ، كلها عوامل تلزم المجتمع تبني فلسفة تكوينية رائدة تؤسس لنمط جديد من التعليم ، وفي هذا المسعى تندرج الإصلاحات الجارية في قطاع التعليم العالي ، و على وجه الخصوص المنوطة بالعلوم الانسانية و الاجتماعية من خلال مراجعة المناهج التعليمية وتبني مقاربة تكوينية اكاديمية كمنظور جديد داخل حقل البحث العلمي ، وكبديل لأساليب الترويض والتنميط والتلقين التي تميزت بها البيداغوجيا التقليدية.

وفي إطار هذه الإصلاحات ، حظيت العلوم الانسانية وما يلحقها من تخصصات بمكانة خاصة نظرا للقدرة الوظيفية التي تملكها في مخاطبة العقل وتكوينه والمساهمة في بناء إنسان الغد ،علاوة على ملامستها للواقع المعيش ، لذلك لم يعد التكوين اليوم في الجامعة الجزائرية حبيس الحشو والتلقين (مع بعض التحفظ) بل في جعل المتعلم (المتكون) قادرا على خوض تجربة التفكير الأصيل بنفسه ، وتمكينه من ثقافة متنوعة ، باعتماد طرائق تعليمية قائمة على (**الحوار العقلاني**) التواصلي بين المكون والمتكون هذا من أجل بناء شخصية النشء على الفضائل و(**القيم الإنسانية**) وفي ظل فلسفة تربوية تجعل من المتكون محورا للعملية التعليمية و التعلمية ، ومن فضاء العلوم الانسانية و الاجتماعية لإنتاج المهارات والكفاءات للمضي قدما الى ترسيخ ثقافة التنمية و (**المواطنة**).

ولمواكبة هذه الإصلاحات والتحولات والخيارات ، بات من الضروري أن تحظى العلو الانسانية و العلوم الاجتماعية بما تستحقه من أبحاث تربوية وبيداغوجية سعيا من جميع الفاعلين التربويين الى الانفتاح على المستجدات رغبة منهم في بلورة مقاربات من شأنها أن تغني تعليميتها ، حتى تستطيع أن تضطلع بدورها العلمي و العملي كاملا.

الكلمات المفتاحية : التعليمية ، العولمة ، الحوار العقلاني ، القيم الانسانية ، المواطنة.

Résumé:

L'enseignement supérieur dans notre pays connaît la qualité des changements à plusieurs niveaux, où tout le monde a pris conscience que l'attention aux questions **(éducation)** est une question nationale, étant donné le rôle formateur qui peut être joué par l'institution universitaire algérienne, l'homme d'aujourd'hui est la vraie richesse qui est le pari sur les sociétés humaines. La compétitivité, la rapidité, l'informatique, les défis de **la mondialisation**, l'explosion des connaissances et la réhabilitation de l'élément humain exigent que la société adopte une philosophie d'entraînement pionnière qui instaure un nouveau type d'éducation. les programmes d'enseignement et d'adopter une nouvelle approche académie de formation dans le domaine de la recherche scientifique, et comme une alternative aux méthodes de dressage de profilage et d'endoctrinement marqué par la pédagogie traditionnelle.

Dans le cadre de ces réformes, il a reçu les lettres et les spécialités suivantes de statut particulier en raison de la capacité fonctionnelle appartenant à aborder l'esprit, la composition et contribuer à la construction d'un homme de demain, ainsi que le contact avec la réalité de la vie, il est donc pas de formation plus aujourd'hui à l'université algérienne enfermés dans le rembourrage et l'endoctrinement (avec quelques réserves), mais aussi pour rendre l'apprenant (formé) capable d'expérimenter l'auto-pensée propre, et permettre une variété de la culture, l'adoption de méthodes d'enseignement fondées sur le **(un dialogue rationnel)** de communication entre le composant et formé ce pour construire un peuple jeune personnel sur les vertus et **(valeurs humaines),** et à la lumière de la philosophie L'éducation en fait un Composé au centre du processus éducatif et d'apprentissage, et de l'espace sciences humaines et sociales pour produire les compétences et les compétences nécessaires pour aller de l'avant pour consolider la culture du développement et **(citoyenneté**).

Pour suivre ces réformes et les transformations et les options, il est nécessaire de recevoir la hauteur humanitaire et les sciences sociales qu'elle mérite la recherche éducative et pédagogique à la poursuite de tous les acteurs, les éducateurs d'ouvrir les derniers développements dans leur volonté de développer des approches qui chanteront Talimitha, afin qu'il puisse jouer son rôle de scientifique et pratique Complet.

Mots-clés: education; mondialisation ; dialogue rationnel; valeurs humaines; citoyenneté.

مقدمة:

مما لا جدال فيه أن الجامعة الجزائرية على غرار جامعات العالم ، قد أصبحت في المجتمع الحديث والمعاصر من أهم المؤسسات الاجتماعية ، نظرا لما أنيط بها من أدوار تربوية وعلمية وسياسية واقتصادية متعددة... يتمثل بعضها في تكوين وتأهيل عنصر الرأسمال البشري علميا ومهنيا وفكريا وسياسيا ، رافدة بذلك مختلف الفضاءات الإنتاجية والمجالات المتعددة في المجتمع بما تحتاجه من قوى بشرية مؤهلة للإسهام في مشاريع التنمية الاجتماعية الشاملة وفق استراتيجية فكرية واضحة المعالم.

وبناء على هذه الأهمية المركزية التي حفلت بها الجامعة الجزائرية لاسيما مع محاولات اخضاعها لإصلاح يتماشى و متغيرات مجتمعات العالم ، اتجهت أنظار معظم المشتغلين في حقل العلوم الانسانية و الاجتماعية الى ضرورة اعادة النظر في فروعها و رسم خطاطة منهجية تكوينية ناجعة بصددها ،وبالتالي أمست موضوعا للكثير من الطروحات والدراسات المختلفة في أطرها المرجعية وإحالاتها التخصصية، وذلك من أجل مقاربة وفهم هذا الميدان من زاوية التكوين ، فكرة ودورا و ثقافة وآليات اشتغال في بعدها السوسيولوجي التاريخي ،و لما كانت الفلسفة وعلم الاجتماع و علم النفس و التاريخ و الانثروبولوجيا تخصصات ،تساهم بمعية الفروع الأخرى لاسيما التقنية منها في هندسة الإنسان الجزائري ،المتفتح على المعارف والقيم الإنسانية العالمية ، المؤمن بالعلم والمتسلح بالروح النقدية ، قادر في الوقت ذاته على

تأسيس علاقات اجتماعية ، مؤمن بالاختلاف والتنوع في المواقف ، متحرر من الوصاية الفكرية ، قادر على التفكير بنفسه ونقل المعرفة لغيره والتأسيس لمواقفه.

وانطلاقا من مساءلة واقع حال انماط التكوين البيداغوجي في هذه الحقول الإبستمية المذكورة سالفا، فإن كل الملاحظات تنم عن وجود أزمة حقيقية وهكذا ، فإن ما أصبح يعرف عندنا بأزمة العلوم الانسانية – رغم ما يمكن أن يطرح من تحفظات على استعمال مفهوم الأزمة – هناك مسألة لا يمكن فهمها بالعمق الكافي إلا في إطار ربطها من جهة بأزمة بنيوية يعيشها النظام التعليمي التكويني في الجزائر حاليا ،وربطها من جهة ثانية أيضا بشروط نظام مجتمعي شمولي مخترق بالعديد من عناصر ومظاهر التأزم والتفكك على أصعدة ومستويات مختلفة ، مما أدى إلى فشل الكثير من محاولات التنمية والتحديث ، ومن جهة أخرى مرتبط بعدم وجود إستراتيجية موحدة للتكوين المستمر في مجال البيداغوجيا على مستوى هيئة هندسة التكوين .

وأمام هذا الوضع الحرج صار السؤال الجوهري الذي يطرح بإلحاح لدى الأكاديميين هو : متى نتفق حول الأساليب البيداغوجية والديداكتيكية لمقاربة الدرس في دائرة العلوم الانسانية ؟ لماذا لا تمتلك هيئة التكوين إستراتيجية موحدة للتكوين من شأنها أن تساهم في سبك تقليد علمي لتدريس العلوم الانسانية و الاجتماعية على غرار الفروع العلمية التعليمية الأخرى ؟ وما السبل البديلة لانتشال هذه العلوم من مستنقع العزلة و الاختزال و التضييق ؟

1–مفهوم التكوين : هو مجموعة من النشاطات التربوية ، التي تتجاوز التكوين المبدئي حيث يسمح لكل شخص ان يدعم نفسه في كل الميادين على مستوى المهارات المكتسبة في الحياة العائلية أو المهنية أو الاجتماعية أو المدنية ، و ان يكتسب كذلك قدرا من الاستقلال الجسمي و الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي بقدر استطاعته(1) ، بناء على هذا التعريف تبرز اهمية التكوين في تأهيل المتكون لاحتياجات المجتمع في شتى المجالات لاسيما الاقتصادية و الاجتماعية ،حيث اصبح التكوين في الألفية الأخيرة ضرورة ملحة قبل امتلاك الشهادة الجامعية ،لأنه باختصار يؤول الى التطبيق و التنظير على حد سواء ، فالآلاف من الشباب الباحثين عن الوظيفة يفتقدون تماما للمطلوب .

في عصر يختلف تماما في متطلباته فما زالت المهارات محدودة و الفجوة كبيرة بين ما هو متاح و ما هو مطلوب ،خاصة فيما يتعلق بالكفاءات المعلوماتية ، والتحكم في اللغات ، والقدرة على تحليل وفهم موقف اقتصادي أو اجتماعي (2)، و إذا ما حاولنا تتبع وضعية البحث العلوم الاجتماعية ،في سبعينيات القرن الماضي كان لها قدر أوفر من الرعاية ، بحيث أنشأت المنظمة الوطنية للبحث مركزان بحثيان يعنيان بالظواهر الاجتماعية هما :

مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي : أنشء في نوفمبر 1974 يختص بمحاولة ادماجه للجامعة في النشاطات الملموسة للتنمية الوطنية ، مع ربط البحث التطبيقي في اطار التطور الاقتصادي و الاجتماعي.

مركز الابحاث الانثروبولوجية و ما قبل التاريخية و الاتنوغرافيا يستهدف علة وجه الخصوص دراسة ثقافة الجزائري من وجهتين: الالى تنصب على دراسة خصوصية المجتمع الجزائري و ما طرأ عليه من تحولات عبر تاريخ العريق ، وكذا التحديات التي يواجهها في ظل متغيرات العالم ،مع دراسة عدد من الظواهر الاجتماعية الحالية الناتجة عن تطور المجتمع الجزائري (3) .

2–أساليب و طرق التكوين المتاحة في العلوم الانسانية :

إن مراجعة شاملة قام بها خبراء وأخصائيين في البيداغوجيا تجاه تعليمية العلوم الاجتماعية عملت على تحديد وضبط شروط وآليات اشتغالها وكذلك تدقيق أهدافها وتوضيح توجهاتها وفلسفتها ورهاناتها وموقعها داخل النظام التكويني ،وقد أصبحت مسألة ضرورية لإصلاح وتجديد وإعادة تأهيل هذا النمط من التعليم ، ليصبح أكثر قدرة للاستجابة لمتطلبات التنمية البشرية وذلك في إطار سياسة تربوية وتنموية واجتماعية متكاملة وبفعل تأثير خطاب انفتاح العلوم الاجتماعية على المحيط الاقتصادي والثقافي والاجتماعي العام، وإضافة إلى

استحداث المراكز البحثية السالفة ألذكر تم إنشاء عدد من المؤسسات الجامعية الجديدة مثل: كليات العلوم الانسانية والاجتماعية ، والمدارس العليا ، كما استحدثت داخلها تخصصات متجاورة تتقارب من حيث البحث و الدراسة وكذلك تتقاطع في موضوعها الجوهري ألا و هو الانسان ، من هنا بدأت ارهاصات تغيير مسار التكوين البيداغوجي انطلاقا من اعتماد سياسة و استراتيجية تنبني على :

- **استراتيجية المحاضرة** : تعرف المحاضرة في الغالب على انها حديث مكتوب او غير مكتوب يقدمه فرد كهيئة مدرسة على جماعة ما كالطلاب ، وبهذا المعنى تصبح اداة تواصل بين متعاملين (مكون و متكون) ،يقوم فيها العضو هيئة التدريس بإعداد المحاضرة او الدرس المتاح بطريقة علمية قوامها التسلسل المنطقي في الطرح و الانسجام في بناء الافكار ،و اثناء عملية الالقاء تستلزم حضور المتكون داخل القاعة و تسجيله لأهم التصورات و المفاهيم و كذا مساءلته لأهم الاشكالات التي يصطدم بها ، لذلك تحتاج المحاضرة الى كفاءة عالية تملكها هيئة التدريس لجلب و كسب المعرفة العلمية لدى المتكون .
- **استراتيجية الندوات** :يعرف اسلوب الندوة بأنه "تبادل الخبرات و الآراء بين مجموعة من الاشخاص الذين يملكون خبرات تجاه مشكلة فكرة مطروحة للنقاش ، وتستند الندوة الى جملة من الآليات التي تستلهم من الحوار و الخطاب الارتجالي و التواصل و النقد معايير لنجاحها ، وبالتالي هي تستهدف ايجاد حلول لمشكلات قائمة في المجتمع ، كما تساعد على تنمية استعدادات و قدرات المتكون .
- **استراتيجية التربص الميداني** : تقوم أساسا على وضع المتكون في وضع يسمح له بالعمل التطبيقي تحت إشراف مسؤول مؤسسة اجتماعية توكل له هذه المهمة، و التربص هنا مرتبط بمدة زمنية معينة يساعد المتكونين على اكتساب مهارات اضافية تنقلهم من دائرة الممارسة النظرية الى الدائرة البراكسيس و التطبيق .

3-الأبعاد السوسيو-ثقافية لأزمة التكوين في العلوم الانسانية(عناصر و تجليات) :

كفكرة محورية فإن ما يمكن أن يكون التأكيد عليه مفيدا في هذا الصدد هو أن كليات العلوم الانسانية و الاجتماعية ، بكل فروعها و تخصصاتها ، قد ظلت تتحرك وتتطور في مسارها الأنف الذكر ، دون الخضوع لأي وفاق اجتماعي وطني حول الفلسفة أو السياسة التربوية والاجتماعية والاقتصادية التي ينبغي أن تكون الخلفية الموجهة لها ، وللتخطيط الاستراتيجي والتشاركي المجدد لأهدافها وحاجاتها ومقومات النهوض بها لتقوم بأدوارها المنتظرة في تدعيم مسارات التنمية والتحديث وتجديد وإغناء المكونات الذاتية والكونية للثقافة الوطنية وللتراث القومي بكل تجلياته وخصائصه الفكرية والحضارية.

تتكرس مشكلات مسيرة التكوين على المستوى المذكور سابقا وغير الواضحة المعالم والتوجهات لما ترتب عليها من عواقب ومستتبعات وصفناها بـ " أزمة " ونقصد بها ما أصبح يعيشه تعليم العلوم الانسانية حاليا من مشكلات وتوعكات ومآزق مختلفة في طبيعتها ودلالتها ومصادرها ومستويات تأثيرها وكذا امتداداتها وتعلقها بمكونات النسيج المجتمعي العام وإذا كنا هنا كما أسلفنا لا نهدف سوى إلى إبراز بعض المعالم الأساسية لتطور أزمة العلوم الانسانية و الاجتماعية في الجامعة الجزائرية كنموذج وإلى تحليل بعض أهم آليات اشتغال الفضاء الجامعي عندنا بنية وثقافة وعلاقات وفاعلين...إلخ .

إن التزايد الرهيب في تدفق الطلبة الحائزين على البكالوريا ، وعدم وجود سياسة عامة تراقب عن كثب هذه الزيادة ، قد ساهم الى حد بعيد في تأزم وضعية التكوين داخل حقول العلوم الانسانية ، و الامر هنا لم يتوقف على حالة التكوين بل أثر كذلك على نوعية التكوين(4) ،من جهة أخرى تساهل الوصاية و من يشرفون على هذا المجال العلمي ،حفز الكثير من الطلبة الفاشلين في التخصصات الاخرى على غرار العلوم الدقيقة و الهندسة على الانضمام الى فضاء العلوم الانسانية كمخرج يجدون فيه ضالتهم .

هكذا إذن يمكن القول إن من أهم وأبرز المشكلات أو مشخصات هذا المآل المتأزم الذي آلت إليه عملية التكوين ما يمكن إجماله بتركيز شديد على المعوقات التالية :

- إشكالية مضامين مناهج التعليم والتكوين المتعلقة بمكونات العلوم الانسانية التي غالبا ما تنتقد بكونها هامشية بالنسبة لحركة تداول الأفكار في المجتمع الجزائري، والتي أصبحت بفعل هذا التهميش المبيت أو المعلن في حاجة ماسة إلى مراجعة نقدية شاملة للأسس والتوجهات التربوية والفكرية والسياسية والأساليب والطرق المنهجية التي بنيت عليها شكلا ومحتوى وأهدافا عامة وإجرائية وعلاقات تبادلية وتكاملية مع المحيط الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي العام ، ومع ما يعرفه هذا المحيط وطنيا وإقليميا ودوليا من تحولات ومستجدات وحاجات معرفية وتقنية وحضارية تتنامى بوتيرة متسارعة تتطلب لمواكبتها إصلاحا جذريا لبرامج العلوم الاجتماعية و التكوين عامة،أزمة البحث العلمي والأطر الجامعية الباحثة ذلك أنه في إطار ما يعانيه مجتمعنا الجزائري من غياب علاقة ممنهجة وثيقة وهادفة بين (سلطة المعرفة) المفترضة في خطاب البحث العلمي الاجتماعي وبين سلطة السياسة والاقتصاد القائمة في المؤسسات الحكومية ومراكز النفوذ والمآل في المجتمع ، على أن بين السلطتين تقع سلطة المؤسسات التعليمية من جامعات ومعاهد ومراكز دراسات (5)في إطار غياب هذه العلاقة يفقد البحث العلمي الانساني الذي يفترض أن تكون كليات العلوم الاجتماعية معقلا له، دوره التنموي والتحديثي الريادي ووظيفته التوجيهية في عقلنة القرار السياسي والاجتماعي وفي ترشيد الممارسة الفكرية والاجتماعية بشكل عام وفي هذا الإطار أيضا من القطيعة أو الطلاق بين ما يمكن تسميته بالقرار ألعلمي و" القرار السياسي والاجتماعي" تتدهور مكانة البحث العلمي وتتراجع مجموعة هامة من الشروط المادية والمعنوية المتعددة التي يتطلبها دعم هذا البحث وإنمائه والارتقاء به مؤسسيا واجتماعيا .
- أزمة الإطار التنظيمي البيروقراطي للجامعة والتعليم العالي عموما فإذا كان من المفيد أن نذكر في هذا الصدد بأن الجامعة تتميز عن غيرها من مؤسسات التعليم العالي مثل مؤسسات تكوين الأطر العليا ببعض الاستقلالية الذاتية النسبية في التسيير المادي والبشري وبهامش لا بأس به من الحرية الأكاديمية فإن الطابع العام للبنيات والهياكل التنظيمية بكليات العلوم الانسانية والاجتماعية وبمختلف تخصصاتها ومخابر البحث العلمي يبرز أن هذه البنيات والهياكل قد أصبحت في معظمها متقادمة وفي حاجة إلى إعادة هيكلة تجديدية تستهدف عصرنتها وتفعيلها وتوحيد مساطرها التنظيمية في كافة المؤسسات البحثية المعنية وتوسيع صلاحيات تدخلها وإقامة أجهزتها(المجالس والهيئات العلمية الشعب التنظيمات النقابية والطلابية مشاريع المؤسسات وأنماط شراكاتها مع بعضها ومع مختلف الفاعلين التربويين والاجتماعيين...)على أسس عقلانية سليمة تتجاوز بها الوضع الحالي وضع الفوضى والتشتت في أساليب التنظيم الإداري والتربوي وفي الممارسات وأشكال الاشتغال وفي أنماط التكوين ونوعية الدبلومات الممنوحة.

كل هذه المشكلات التنظيمية تساهم بتناميها واستفحالها في توسيع دائرة التخبط اللاعقلاني في تدبير مكونات وموارد وآليات اشتغال هيئات العلوم الانسانية ، مما يحول هذا التدبير إلى مجرد إدارة تشكيلية متكلسة ومتخلفة أحيانا لأزمات هذه المؤسسات تعالجها بمختلف وسائل التلفيف والترقيع دون إقامة هذه المعالجة التدبيرية على معايير تنظيمية تتماشى من جهة مع الأساليب العصرية لتدبير الموارد البشرية وتتلاءم من جهة ثانية مع الدور الريادي المفترض والمنتظر من الجامعة كحصن للتكوين والبحث وإنتاج المعرفة أن تقدمه كنموذج يحتذى به في امتلاك الاقتدار المنهجي على التدبير والتجديد والتطوير الذاتي والإصلاح وعلى المساهمة أيضا في تطوير وتنمية المحيط الاجتماعي بشكل عام.

- بالرغم من هذه المحاولات التي أريد فيها أن تنفتح العلوم الانسانية على محيطهما الاقتصادي والاجتماعي وبالرغم أيضا من الآفاق المعرفية والعلمية والمهنية التي تفتحها بالفعل هذه المحاولات التجديدية ،فإن التبادل الإيجابي بين المؤسسة البحثية في الفضاء الانساني و الاجتماعي ومحيطها ما يزال ضعيفا ، بل منعدما أحيانا ، إن هذا هو ما يؤكد كون " أزمة العلوم الانسانية و الاجتماعية " بل والمؤسسة الجامعية عموما ليست أزمة ذاتية خاصة بها و إنما هي أزمة شمولية تنتظم في المحيط السوسيو-

اقتصادي برمته فما يخترق هذا المحيط من علاقات التبعية والتخلف التي تتعاظم تأثيراتها وامتداداتها الآن بتعاظم هيمنة المد العولمي وما يقوم عليه اشتغال هذا المحيط أيضا من قيم وعلاقات وآليات لا عقلانية في مجملها مثل علاقات المحسوبية والقرابة وتهميش المعايير العقلانية في الانتقاء والتوظيف وتدبير الموارد البشرية والمادية مثل الكفاءة والجودة وتشجيع المبادرة والإنتاجية كل هذا أصبح يشكل عوائق حقيقية أمام انفتاح العلوم الانسانية على محيطها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي الشمولي ، ليجعل من أزمة التكوين أزمة مركبة متعددة الأبعاد والمكونات والامتدادات والعواقب ،مندرجة ضمن أزمة شمولية منتظمة للكل المجتمعي،وتلك مسألة ليس هذا مقام تفصيل الحديث عنها.

- غياب الدعم المالي من القطاعات الاقتصادية و المؤسسات الاجتماعية ،لان الدولة تساهم في تمويل التكوين الجامعي بصفة عامة دون تلقي مردودية واضحة ، من هنا تبدو الصلة بين مراكز البحث الاجتماعي و انتاج المعرفة مقطوعة الوصال كل هذا من شأنه ان يبدد حلم التنمية و تطوير البحث العلمي ، و بالتالي افتقار البحث الاجتماعي لقاعدة مادية و تجهيزية متينة تجعله يتخبط في حلقة مفرغة و يجعل مخابر البحث معطلة .
- أما على المستوى الاداري فإننا نلحظ غياب شبه تام لتدريبه على كيفية مساعدة البحث الاجتماعي ،سواء من حيث منح الترقية و تقديم الشهادات الشرفية ، ومن جهة اخرى اتصافها بالبيروقراطية التي تحد من اتمام مشوار التكوين الحقيقي ،ومسايرة البحث العلمي في هذا المجال ، و من زاوية أخرى يسبب هذا الضغط على المكون و المتكون على حد سواء تكلسا في عزيمتهما لإنجاح المشروع التكويني فالتنموي.
- تسييس مسار البحث الاجتماعي هو الآخر له علاقة بترهل التكوين و البحث الاجتماعي في الجزائر ،و افتقاره للحرية الاكاديمية و يتجلى ذلك في عدم اهتمام الحكومة الجزائرية و صناع القرار بالبحوث الاجتماعية حتى و لو كانت ميدانية كعلم الاجتماع او علم التاريخ و الفلسفة و الانثروبولوجيا في المخططات التنموية ،هذا ما نتج عنه انخفاض في تقدير البحث الاجتماعي و تهميش العلوم الاجتماعية و الانسانية بصفة عامة ،و بالتالي منح قدر كبير من الاهتمام بالعلوم الطبيعية مقارنة بالعلوم الاجتماعية.
- حداثة العلوم الاجتماعية و الانسانية و ارتباطها بالعقل الغربي تارخيا جعل من تدريس برامجها ضمن فضاء الجامعة الجزائرية أمرا يصعب من الناحية المنهجية و الابستمية ، كيف لا و قد تم استيراد مكونات المدارس الغربية الاجتماعية برمتها ،فلسفيا قيميا و ضمنيا و ايديولوجيا حتى اصبح المتكون و المكون كلاهما يشعر بالاغتراب ،بل ان النخب التي تولت استحداث كليات العلوم الاجتماعية ترعرعت بين أحضان الجامعات الاوروبية و الأمريكية فتم استنساخ النمط الغربي منهجا و موضوعيا و مؤسساتيا .

5-جسامة المهام ومحدودية الفاعلية والدور:

هكذا إذن في إطار شروط هذه الأزمة المركبة للعلوم الانسانية و الاجتماعية منطلقا و سيرورة لم تتمكن هذه المؤسسة التربوية والاجتماعية من بلورة " ثقافة مؤسسية " تكون بمثابة الإطار المرجعي المنظم والموجه لعلاقات وممارسات فاعليها ،بدل أن يظل التسيب والفوضى وتضارب المرجعيات...سمات ناظمة لهذه العلاقات والتفاعلات سواء كان ذلك على مستوى المؤسسة الجامعية الواحدة أو على مستوى هياكلها المجتمعية وتكوين الأطر بشكل عام ، من هنا تأتي ضرورة التساؤل عن مهام وأهداف وأدوار كليات العلوم الاجتماعية ،حاليا في مجالات التربية والتكوين والتوجيه وإعداد النشء وتهيئة الشباب للاندماج الاجتماعي والثقافي والمهني وفي مجال إغناء وتطوير الثقافة الوطنية بكل مكوناتها ومقوماتها المتعددة وأبعادها المحلية والحضارية والإنسانية.

لقد كان مفروضا في العلوم الانسانية و الاجتماعية أن تكون المكان الأول والأليق لتنظيم أقصى ما يمكن من التفاعل والتلاقح بين مختلف المجالات المعرفية وللعمل على بلورة منظومة ثقافية شاملة متكاملة ومنفتحة من شأنها أن تساعد مجموع المواطنين على اكتساب

أدوات نظرية ومنهجية ومعطيات عملية تساهم في إنماء مواهبهم وتوجيه سلوكهم و تأطير مجابهتهم لمختلف مكونات واقعهم التاريخي والمجتمعي ومع الأسف الشديد ،فإن هذه الطموحات لم تتجسد إلا بصفة جزئية متقطعة ومهلهلة في نشاط القائمين و المشتغلين في حقل العلوم الانسانية و الاجتماعية .

تقودنا المعطيات الآنفة إلى طرح التساؤل الآتي الذي يقع في صميم إشكالية دراستنا هذه ألا و هو : ضمن شروط ومحددات أي سياق تربوي و سوسيو-ثقافي عام تقوم معاهد العلوم الانسانية و الاجتماعية بأدوارها الثقافية والتكوينية والتربوية خاصة ،وأيضا بمهامها ومسؤولياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في مجالات تأطير الفكر والممارسة في المجتمع ، وفي حقول البحث العلمي وإنتاج وتطوير واستثمار المعرفة خدمة لأهداف ومشاريع التنمية المستديمة والتحديث الاجتماعي بشكل أعم وأشمل.

إنه من المفيد أن نسجل هنا بعض التساؤلات و الملاحظات حول ما يحتمل أن تكون عليه مخرجات العلوم الانسانية في ظل هذه الشروط المتأزمة التي تؤطر آليات اشتغال المؤسسة الجامعية كيف يمكن لـ "عقل أكاديمي مأزوم " منتج لـ" ثقافة جامعية مأزومة " بدورها مكرسة للحرفية والتلقينية ومنخرطة في دوامة صراعات فكرية أو مهنية أو سياسية أو تدبيرية هامشية وحول سلطة وهمية في الغالب ،كيف يمكن لهذه الثقافة المؤسسية أن تساهم في تشييد عقلاني وحداثي لبنية أو منظومة متكاملة من القيم والأعراف والتقاليد والنماذج المعرفية والممارسة والأخلاقية التي بإمكانها أن تشكل الإطار المرجعي الذي تتكون وتنمو وتتطور في أحضانه ثقافة شبابية مكرسة لقيم العقل والعلم والبحث العلمي والمواطنة ،وحاملة بالتالي لوعي من مسؤولية ودور ريادي في عمليات التنمية والتجديد والتحديث.

4-استراتيجية ترميم التكوين في العلوم الانسانية و الاجتماعية(واقع و تحديات):

يعد التطوير و التغيير جانبان مهمان من جوانب التعليم الجامعي المعاصر ففي وسط سوسيولوجي يتسم بالدينامية التقنية السريعة ستظل عملية تغيير المخطط و الاصلاح جزء مكملا للحياة الاكاديمية ،و لكن من دون ان يتغير الهيكل الاساسي لهذا النوع من التعليم بصورة كلية ،ذلك أن الاصلاحات وضعت بحيث تتلاءم و الهياكل التعليمية القائمة (6).

في الألفية الأخيرة اتجهت كليات العلوم الانسانية في الجامعات الجزائرية الى ضرورة رسكلة واقعا المتحجر نتيجة توعكات اصابته لعقود من الزمن ، ففي خضم هذا الحراك الجديد عمد الكثير من الباحثين و الاكاديميين الى رسم سياسة تعليمية جديدة ترتكز على المنطلقات التالية:

- إعادة النظر في الطرائق و المناهج الخاصة بالعلوم الانسانية و الاجتماعية ،و كذا موضوعاتها بحيث صارت اليوم مرافقة لتطلعات المجتمع الجزائري و آماله ،و تميل الى الواقعية أكثر مما كانت عليه سابقا ، تستلهم من المكونات السوسيو-تارخية للمجتمع كقاعدة لتحقيق رقيه الحضاري و تنمية موارده المؤسساتية و البشرية ،من خلال ما هو متاح دون افراط في عوالم ميافيزيقية و نظرية (هناك امثلة عديدة تؤشر لهذا المقال فكلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية بجامعة بلعباس خاضت تجربة رائدة في اسقاط دراسات فلسفية و سوسيولوجية و حتى تاريخية على الواقع الجزائري المرير لا لشيء إلا للدفع بعجلة التنمية الشاملة).
- الاهتمام بالجودة و النوعية في تكوين الطلبة المنتمين الى ذات الكلية ، ذلك كان نتيجة قناعة الوصاية بان النجاح و التقدم و التحديث الاقتصادي و الاجتماعي يتطلب تكوينا اكاديميا راقيا يهتم بأبعاد الفرد البسيكولوجية و الاجتماعية والتاريخية و الفكرية وبالتالي اعداد قوى فاعلة في المجتمع ،كل هذا جعل العلوم الاجتماعية تحظى بالرعاية التامة و ربطها بفضاء المؤسسات و الهياكل .
- توسيع نطاق العلوم الانسانية و الاجتماعية بخلق تخصصات جزئية دقيقة تطال دراسة ظواهر اجتماعية متجددة ، بالاضافة الى انشاء حلقات التنسيق بين الكليات داخل و خارج الوطن ، وذلك بتفعيل نشاط التكوين البيداغوجي من خلال الندوات الدراسية ، الابحاث الجدية و النشر العلمي عبر البوابات العلمية البحثية ، و في هذا الاطار كشفت تقارير رسمية من وزارة التعليم

العالي و البحث العلمي أن العلوم الاجتماعية و الانسانية بكل فروعها احتلت المرتبة الاولى وطنيا في عملية النشر و كتابات المقالات العلمية في المجلات المحكمة .

تم ادراج اساليب تعليمية متطورة داخل العلوم الانسانية تراعي بدرجة أساسية اكساب المتكون مهارات التفكير العلمي المنطقي و حل المشكلات الطارئة ،و كذا تنمية الفكر النقدي و الابداعي القائم على التحليل و الاستنتاج ،فظهور علم النفس التربوي تزامنا مع تطور المدرسة السلوكية ، نقل التكوين من مجال التحصيل العلمي الى تأكيد جوانب المهارة المكتسبة ، علاوة على هذا اتجهت الانظار اليوم من السوسيولوجية الى تنمية مهارات التفاعل الاجتماعي و مهارات تناول المعلومات و مهارة النشاط العقلي و الاتصال ، كي تصنع من المتكون عنصرا فاعلا و مشاركا و محافظا على التنمية الشاملة لوطنه ،ومن زاوية اخرى مع مطلع التسعينات تزايد الاهتمام بالجودة و النوعية في نتاج المخابر الاجتماعية و ذلك في ظل طفرات نوعية صاحبت التكوين الجامعي بوجه عام و الانساني الاجتماعي على بوجه خاص ، يحدث ذلك بعد قناعة الحكومة بأن التقدم الاقتصادي يتطلب قوى فاعلة جيدة التكوين .

ارتباط مخابر العلوم الانسانية باتفاقيات دولية و منظمات التعليم العالي الدولية و كذا منظمات الدعم المالي ، ساهم بقسط أوفر على هندسة التكوين في ميدان العلوم الانسانية بشكل يتوافق و التكوين العالمي لا سيما ذاك المرتبط بكليات الجامعات الغربية ،مما انعكس ايجابا على مردودية البحث الاجتماعي ،و جذب اكبر عدد من الطلاب لدراسة فرع العلوم الانسانية ،وب التالي استفادت العلوم الانسانية من متغيرات العالم ، اذ ادمجت ادارة الجودة الشاملة في محايثة الظواهر الانسانية و طرق التفاعل معها ،و يمكن النظر الى الجودة الشاملة من ركن التناغم بين اطراف هندسة التكوين كالمتكون و المكون و التجهيز لتحقيق مستوى علي من النوعية " فالمدخلات هي المناهج الدراسية و المستلزمات المادية للافراد سواء كانول طلبة أو موظفين أو هيئة تدريس أما المخرجات تتمثل في الكوادر المتخصصة من الخريجين و المستفيدين من نظام التعليم "(7)

استحداث انماط حديثة للنهوض بهندسة التكوين في العلوم الانسانية :

مع الألفية الاخيرة و بناء على تسارع اقتناء المعرفة ، وكذا تحول المعرفة الى سوق تداولية بين فضاءات المجتمع الجزائر ، اتجه معظم الدارسين و المكونين في مجال العلوم الانسانية الى استنساخ مفاهيم و مصطلحات جديدة في هذا الحقل تنم عن "مجتمع المعرفة" فالتكوين ههنا استند الى فكرة النظام التكويني "و النظام الكل المنظم أو الوحدة المركبة التي تجمع او تربط بين الأشياء او الاجزاء تشكل في مجموعها تركيبا كليا "(8) يتحدد وفق نمط آخر من انماط التكوين التي ترتكز على الاساليب التالية :

– المحاضرة و اسلوب النقاش :ضمنها يتم تبادل الرؤى بين المكون و المتكون في شكل افقي لا تلقيني تقليدي ،بحيث يصبح المتكون هو محور العملية التكوينية و منشطها ، فهو الباحث عن المعرفة و الناقد و المناقش و المحاور لزملائه ، هذه الطريقة المعاصرة أعطت نجاحا باهرا في حقل العلوم الانسانية ، من زاوية صقل مواهب المتكون و تحفيزه على البحث الجاد و المتواصل دون انقطاع ،كما أسهمت في ابراز القدرات الابداعية للطلبة و استعداداتهم الفكرية الكامنة ،تتمظهر في مناقشة العروض و بناء مشاريع البحث و كذا اقتناء المراجع و المصادر بالإضافة الى الارتباط و التفاعل المباشر مع المكتبات .

– الزيارات الحقلية : تعد هذه الاستراتيجية متميزة في العلوم الانسانية و الاجتماعية لأنها ساهمت في فض القطيعة الابستمولوجية بين ما هو نظري و ما و تطبيقي ، تتيح للمتكون امكانات عديدة لاستثمار معارفه النظرية وربطها بالواقع و المؤسسة ،و هذا كله يدخل في نطاق سياسة الدولة الجزائرية في الرفع من شأن الدراسات الاجتماعية الى مصاف العلوم التطبيقية ،على غرار العلوم الطبيعية التي ساعدتها على اقتناء الكثير من المناهج العلمية الجديدة .

– أسلوب المؤتمرات و الندوات : يستند هذا الاسلوب الى اجتماع يجمع المكونين و المتكونين حول موضوع ترتبط بالواقع ، بغية النظر فيه و ايجاد حلول ناجع تجاهه ،يتم الاستفادة من الندوات بين الفاعلين من خلال تبادل الآراء والخبرات ، لأنه يطرق موضوعات ذات صلة بالمجتمع و تحولاته ، فهندسة التكوين في العلوم الإنسانية ترتبط بأساليب نمطية ، يمكن حصرها في النقاط الآتية:

يجب التحسيس بأهمية تأسيس مخابر للبحث في العلوم الإنسانية في كل المؤسسات الجامعية والتعليمية ،مع ضرورة الاهتمام بالأستاذ الباحث المكون و الطالب المتكون في مجال العلوم الإنسانية ،هذه العملية تمكّن الأستاذ الباحث من تجاوز العوائق السيكولوجية والإيديولوجية التي عادة ما تقف في وجه الباحثين في هذا المجال ،ضرورة انفتاح العلوم الإنسانية على المجتمع المدني، ومن بين التصورات التي يمكن للعلوم الإنسانية توظيفها حتى تتمكن من نشر مفهومها داخل المجتمع هو ضرورة انفتاحها على المجتمع المدني ،باعتبارها تعالج علوماً مرتبطة ارتباطاً عضويًّا بالمجتمع المدني ، وفي هذا السياق يشهد تاريخ العلوم الانسانية أن ظهور المجتمع المدني كان من ملامح تطور الفلسفة الغربية الحديثة ،حيث وضع معالمها الفيلسوف الفرنسي «جون جاك روسو» في كتابه (العقد الاجتماعي)، وأيضاً المؤرخ الفرنسي الكسيس دوتوكوفيل(9).

الخاتمة :

إن التطور الذي تعرفه العلوم الإنسانية في المجتمعات الغربية ،جاء نتيجة لارتباط هذه العلوم بالمجتمع المدني بصفة خاصة ،وظهر هذا جليًّا في المجتمع الفرنسي الذي أحدثت فيه العلوم الإنسانية،بمناهجها المختلفة،تغييرات جذرية،سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي وحتى الثقافي ،وما أحداث شهر ماي 1968 إلا دليل على ذلك ،إن المطلوب من الجامعة في الجزائر هو ضرورة انفتاحها على المجتمع من جانب العلوم الإنسانية بصفة خاصة ،فهذه العلوم في الوقت الراهن تعرف انفصالاً عضويًّا عن المجتمع ،هذا الوضع جعلها تعيش في عزلة بخلاف العلوم التكنولوجية .

إن الاستثمار في الموارد البشرية يعتبر خطوة ناجحة على طريق تنمية العلوم الإنسانية ، فالمجتمعات الغربية تفطنت إلى هذه المسألة بعد الحرب العالمية الثانية ،حيث لاحظنا الاهتمام بالإنسان من خلال ميثاق حقوق الإنسان ،ومن خلال تنظيم ساعات العمل ،هذه النتائج جاءت بعد تطور بعض العلوم الإنسانية داخل هذه المجتمعات ،إن مجال البحث في العلوم الإنسانية هو بمثابة تكوين نظرية جديدة ولا يشبه مثلما قال «ألبرت اينشتين» سنة 1938 هدم كوخ صغير وبناء ناطحة سحاب بدلاً منه ،بل أقرب شبهاً بحال رجل يتسلق جبلاً فيتسع أفق نظره ويرى آفاقاً جديدة كلما ازداد ارتفاعه ،ويرى طرقاً ومسالكَ جديدةً تصل بين البقاع الموجودة في سفح الجبل مما كان يتعذر عليه رؤيتها لو لم يبرح هذا السفح .

إذا كانت كليات العلوم الانسانية و الاجتماعية اعتمدت مؤخرا على ما نعت بأنه مشروع إصلاح بيداغوجي جامعي وفق هندسة تكوينية جديدة تتوافق مع مستجدات الحياة الاجتماعية برمتها لتجاوز ما أصبحت تعيشه من أوضاع تربوية وثقافية واجتماعية متأزمة على أكثر من صعيد ، ولد العديد من التساؤلات والرؤى والنقد وردات الفعل ، لاسيما حول مرجعيات وأهداف وشروط ومستلزمات تنفيذ هذا المشروع الإصلاحي على أرض الواقع المتعين فإن اتخاذ موقف موضوعي جاد من هذا المشروع يتطلب من ضمن ما يتطلبه ،التزام الحذر المنهجي المتجنب لأي اختزال أو تبسيط واعتماد المقاربة العلمية المعمقة ، الأمر الذي لم نجعل منه محور الارتكاز في هذه المساهمة بقدر ما ركزنا على الواقع المتأزم لمخرجات هندسة التكوين في ميدان العلوم الانسانية و الاجتماعية محليا ووطنيا وقوميا ،جذورا وتطورا ومآلا ضمن ذلك ،اشرنا إلى بعض المقومات والممكنات والمعالم والتوجهات الأساسية للإصلاح والتحديث والتجاوز ،الأمر الذي أصبح ضرورة مجتمعية وحضارية.

الهوامش:

(1) نايت عبد الرحمان عبد الكريم تحليل أسس التكوين للإطارات على مستوى التعليم العالي ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 2006.

(2) فريحة محمد كريم ،الجامعة الخاصة و الاشكالية المنهجية في التكوين و التوجيه، مجلة المستقبل العربيبيروت العدد 368، اكتوبر 2009ص 187.

(3) محمد بشير،مدخل لدراسة علم الاجتماع في الجزائر ، ما بين 1972 و 1982 ،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ص 42.

(4)بوحنية قوي ، تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة و مجتمع المعلومات ،عمان ،مركز الكتاب الأكاديمي ط1 2008 ص 385.

(5) وجيه كوثراني، البحث والباحث والمؤسسة الأكاديمية ، إشكالية الموقع والدور مجلة، الفكر ألعربي ص34 .

(6)حجاج أحمد عبد الفتاح ، اتجاهات جديدة في تطوير التعليم الجامعي و اصلاحه ،دراسات في التعليم الجامعي ، مجلة غير محكمة 2007ص73.

(7)سمية الزاحي ،مكانة المكتبة في سياسات التعليم العالي في الجزائر ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم علم المكتبات ، قسنطينة 2014ص88.

(8)فؤاد الشيخ سالم ،المفاهيم الادارية الحديثة ،مركز الكتب الاردني ط5 ص55 .

(9)بوكرلدة زواوي ،العلوم الانسانية و آفاق البحث في مناهجها ،مقال منشور على شبكة الانترنت ص 8.

قائمة المصادر و المراجع :

-بوحنية قوي ، تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة و مجتمع المعلومات ،عمان ،مركز الكتاب الأكاديمي ط1 2008.

-حجاج أحمد عبد الفتاح ، اتجاهات جديدة في تطوير التعليم الجامعي و اصلاحه ،دراسات في التعليم الجامعي ، مجلة غير محكمة 2007.

-سمية الزاحي ،مكانة المكتبة في سياسات التعليم العالي في الجزائر ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم علم المكتبات ، قسنطينة 2014.

-فريحة محمد كريم ،الجامعة الخاصة و الاشكالية المنهجية في التكوين و التوجيه، مجلة المستقبل العربيبيروت العدد 368، اكتوبر 2009.

- فؤاد الشيخ سالم ،المفاهيم الادارية الحديثة ،مركز الكتب الاردني ط5 ،1995.

-محمد بشير،مدخل لدراسة علم الاجتماع في الجزائر ، ما بين 1972 و 1982 ،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية .

-نايت عبد الرحمان عبد الكريم تحليل أسس التكوين للإطارات على مستوى التعليم العالي ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 2006.

-وجيه كوثراني، البحث والباحث والمؤسسة الأكاديمية ، إشكالية الموقع والدور مجلة، الفكر ألعربي .